

Journal

⁵ Ernst & Young MENA, « Global Demand for Sukuk to Reach US\$900bn by 2017 », 9 septembre 2012.

Research Report

⁶ Conseil islamique de stabilité financière (IFSB), Rapport 2014 sur la stabilité du secteur des services financiers islamiques.

⁴ Données provenant de "Economics & Policy Wing", Central Bank of Sudan (2009).

Internet

¹ Définition d' Obligation Islamique - Sukuk sur site web: <http://www.andlil.com/definition-d-obligation-islamique-sukuk-130779.html>, page consulté le :04/01/2015.

² Sukuk (Obligation islamique) sur site web : <http://financedemarche.fr/definition/sukuk-obligation-islamique>, page consulté le :04/01/2015.

⁷ Patrick Aussannaire, Quotidien L'AGEFI du 20/01/2015 , sur site web : <http://www.agefi.fr/articles/le-marche-des-sukuks-devrait-stabiliser-sa-performance-de-l-an-dernier-1345097.html>, date de viste :24/01/2015.

المنتج العلمي 2018/2017 (المقالات الدولية)		
مدى توافق التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية		العنوان
الاسم: مجيد	اللقب: شعباني	المنشورات الدولية
الاسم: شعيب	اللقب: شنوف	
الاسم	اللقب	
الاسم	اللقب	
الاسم	اللقب	
2017		السنة
مجلة الدراسات المالية والمصرفية		المجلة
www.aabfs.org		الموقع

مدى توافق التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية للمعايير المحاسبية و معايير للإبلاغ المالي الدولية

²² أ.د. شعيب شنوف – أ.د. مجيد شعباني

²² Labo.aeahh@univ-boumerdes.dz

مخير مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر

Abstract: This study measures the impact of IFRS on financial statements and the conformity of financial reporting in the Algerian companies with the International Financial Reporting Standards during the period 2010-2012. We treated the Impact of the IFRS on financial reporting. The objective of this study is to test the degree of application of international accounting standards in the financial reports of Algerian company. Our study showed the impact of IFRS on financial statements, and its impact on financial reporting. At the end, we arrived to a number of results and recommendations.

Keywords: IAS, IFRS, financial reporting, financial statements.

المخلص : نتناول في هذه الدراسة آثار تبني المعايير المحاسبية الدولية على القوائم المالية ومن خلال ذلك مدى مطابقة التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية خلال الفترة 2010-2014 . ونهدف من خلال هذه الدراسة لمعرفة مدى التزام المؤسسات الجزائرية للمعايير الدولية للتقارير المالية. و تكمن أهمية الدراسة في إبراز أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد و تحليل القوائم المالية للمؤسسات مع تطبيق الدراسة النظرية على عينة من المؤسسات الجزائرية؛ ومن خلال ذلك حاولنا معرفة ماهي درجة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في التقارير المالية و في خاتمة الدراسة توصلنا الى أن هناك عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs، لم يتم اختبارها لجملة من الأسباب منها أنها صدرت بعد صدور النظام المحاسبي المالي سنة 2007 وهو ساكن ومرتبطة بقانون ولم يتم تكييفه مع معايير الإبلاغ المالي الجديدة، مع وجود عدد من المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ الدولية لم يشر إليها النظام المحاسبي المالي في نسخته الأولى.

الكلمات المفتاحية : المعايير المحاسبية، الإبلاغ المالي، التقارير.

Résumé: L'objectif de cette étude est de tester le degré d'application des normes comptables internationales dans les rapports financiers des entreprises algériennes.

Cette étude mesure l'impact des normes comptables internationales sur les états financiers, et la conformité des rapports financière dans les entreprises algériennes avec les normes internationales d'information financière au cours de la période 2010-2012. Notre étude nous a permis de montrer, l'incidence de l'application des normes IFRS, le cas des entreprises algériennes.

JEL CLASSIFICATION : M4 – M41 - O22

1-إطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

1.1- المقدمة وطبيعة مشكلة الدراسة :

من خلال التطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة على المستوى العالمي، والضغطات المتمثلة أساسا في الشروط التعجيزية التي تفرضها المؤسسات الكبرى والمتعددة الجنسيات وتمازجها على البلدان المضيفة، وتأثير ذلك على محيط المؤسسة، وبما أن هذه المؤسسات أصبحت تعمل في ظل عولمة مهنة المحاسبة، فهي تتأثر بهذه التطورات، وفي ظل تبني المعايير المحاسبية الدولية في العديد من البلدان، مع مسايرة البلدان العربية لهذه المعايير ومن أهمها الأردن، تونس، الجزائر، وغيرهم....؛

من خلال ذلك يمكن طرح جملة من التساؤلات والتي يمكن اعتبارها إشكالية لهذه الورقة البحثية في الآتي:

ماهي درجة توافق التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية ؟

هل المؤسسات في الجزائر مؤهلة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهل يمكن تعميم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على كل المؤسسات؟ و ماهي صعوبات و تداعيات تطبيق النظام المحاسبي المالي؟ كيف تتعامل المؤسسات مع المشاكل التي وجتها عند تبني و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟ كيف يمكن التوفيق بين النظام المحاسبي المالي من جهة وتبني المعايير المحاسبية الدولية من جهة ثانية ؟ ماهي آثار و انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تحليل القوائم المالية في المؤسسات ؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية والتقارير المالية في المؤسسات الجزائرية؟

2.1-فرضيات الدراسة: منذ البداية قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

-لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أثار وانعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية.

-لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحليل القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات الجزائرية.

3.1 – أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية التقارير المالية في المؤسسات والأهمية القصوى التي رافقت محتواها من جراء أثار وانعكاسات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ، و رغم اختلاف درجة تبني و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من بلد إلى آخر ،

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته إذ انه و اعتمادا على التغير الحاصل في المنظومة المحاسبية يتم تبني فكرة المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي بمختلف المؤسسات، مع إبراز أثر ذلك على تقنيات تحليل القوائم المالية بالمؤسسة.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

إبراز أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في دراسة و تحليل القوائم المالية للمؤسسات: تطبيق الدراسة النظرية على بعض المؤسسات من أجل التأكد من صحة الدراسة النظرية المسبقة؛ ومعرفة ما إذا كان تبني المعايير في المؤسسات ناتج عن قناعة بحتة بمساهمتها في تفعيل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالمؤسسة، أو أن ذلك ما هو إلا ضرورة يفرضها الواقع و الظروف المستحدثة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المعايير المحاسبية الدولية التي تحكم القوائم المالية، وبالتالي معرفة إن كانت هذه القوائم المالية المعدة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية تلي احتياجات المستخدمين أم لا.

4.1- الدراسات السابقة: في حدود علم الباحث توجد بعض الدراسات المحدودة التي تناولت أثار وانعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و المعايير الدولية للإبلاغ المالي على التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية.

- دراسة شعيب شنوف تناولت كيفية تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية ورقة بحثية قدمت الى الملتقى الوطني المنظم من طرف مخبر ادارة التغير في المؤسسة الجزائرية سنة 2013 و تم نشرها في العدد الثالث لمجلة المؤسسة ، وهذه الدراسة هي تكملة ومتابعة لمعرفة واختبار درجة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية

-دراسة شعيب شنوف انعكاسات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على التحليل المالي، بحث مقدم الى مجلة أبحاث اقتصادية واد راية جامعة بسكرة سنة 2014 تناولت الدراسة حالة تقارير مالية لمجموعة من الشركات الجزائرية.

5.1 - مساهمة الدراسة: سيتم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى الأسس النظرية للقوائم المالية كمنطلق، مع دراسة تطبيقية على عدد من المؤسسات الجزائرية، لمعرفة مدى توافق قوائمها المالية مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية. مع اختبار درجة تطبيق بعض من معايير الإبلاغ المالي الدولية على عينة الدراسة بإضافة سنتي 2013 و 2014 على الدراسات السابقة.

6.1 – منهجية الدراسة: يأخذ البحث شكل الدراسة النظرية و التي تتمثل في استقراء الدوريات والمراجع العلمية المتخصصة في مجال البحث المحاسبي وبما يتناسب مع موضوع البحث، و كذلك الدراسة الميدانية التي شملت عدداً من المؤسسات، في إطار تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج الإحصائي.

7.1- مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة مؤسسات عددها 15 مؤسسة ، حاولنا اختبار درجة توافق التقارير المالية للشركات محل الدراسة للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، أما عينة الدراسة فتمثلت في 10 مؤسسة

8.1- حدود الدراسة : الحدود المكانية تتمثل في عينة الدراسة، أما الحدود الزمنية تتمثل في الفترة الممتدة من 2010- 2014 على اعتبار أن صدور قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي سنة 2007 و نصوصه التطبيقية في 2008 و بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي ومن خلاله المعايير المحاسبية الدولية كانت في جانفي 2010.

9.1- أدوات و طريقة الاختيار طريقة ومنهجية اختبار درجة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية تم الاعتماد على القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة للفترة 2010-2014 بالإضافة الى التقارير المالية المفصلة لهذه المؤسسات، كما اعتمدنا على الملاحظة باعتبارها مادة خام، وكذلك مسالة ومناقشة بعض المحاسبين والمسؤولين في هذه المؤسسات. و ذلك بطرح أسئلة محددة و هادفة مثل: ماهي درجة تطبيق المعايير المحاسبية في مؤسساتكم؟ ما مدى توافق القوائم المالية لمؤسساتكم مع المعايير المحاسبية الدولية؟

10.1- مدى توافق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر:

من خلال النظام المحاسبي المالي حاولت الجزائر تكييف المنظومة المحاسبية لها مع المرجعية الدولية للمحاسبة ، من بين أهم المعايير المحاسبية الدولية التي يمكن القول أن المؤسسات الجزائرية تبنيها و لو نظريا المعايير المحاسبية الدولية الآتية (شعيب شنوف، 2009):

المعيار المحاسبي الدولي الأول عرض وتقديم القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي الثاني محاسبة المخزونات، المعيار المحاسبي الدولي السابع جدول التدفقات النقدية للخرينة، المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر ضرائب الدخل المؤجلة، المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر محاسبة الأصول الثابتة، المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر محاسبة عقود الأيجار التمويلية، المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون محاسبة الأصول الثابتة المعنوية، المعيار المحاسبي الدولي الواحد والعشرون محاسبة أثار تغيرات الأسعار، المعيار المحاسبي الدولي الثامن محاسبة نتائج التغيرات و الأخطاء و السياسية المحاسبية ، المعيار المحاسبي الدولي العاشر محاسبة الأحداث اللاحقة للميزانية، وبعض المعايير الأخرى التي سنحاول اختبار درجة تطبيقها في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة. (القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي)

2- انعكاسات المعايير الدولية للإبلاغ المالي على التحليل المالي:

1.2- آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تحليل القوائم المالية (شنوف، 2015)

1.2.1 – على مستوى القوائم المالية: فان تحليل القوائم المالية يكون أكثر ثراء ومصداقية مما كان عليه في السابق بحيث نجد إلى جانب الميزانية التي تحتوي على معطيات السنة المالية الجارية نجد أرصدة السنة المالية السابقة، بالإضافة إلى تصنيف الميزانية إلى عناصر متداولة و غير متداولة الذي تخدم احتياجات المحلل المالي. كما نجد من خلال حسابات النتائج أن الأعباء تصنف حسب الطبيعة و حسب الوظائف ، بالإضافة إلى جدول تغيرات الأموال الخاصة. (James M. Wahlen , 2010)

1.2.3 – على مستوى جدول التدفقات النقدية للخرينة: من خلال المعيار المحاسبي الدولي السابع ، نجد جدول تدفقات الخرينة الذي يمنح للمحلل المالي مؤشرات ونسب مالية جديدة لقياس جودة السيولة والربحية والتي لم تكن متوفرة من خلال القوائم المالية السابقة، بالإضافة إلى مؤشرات مالية مشتركة بين القوائم المالية الأخرى، نظر لأهمية جدول تدفقات الخرينة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة.

1.2.4 – على مستوى الأصول الثابتة: من خلال التحليل المالي الكلاسيكي يقوم المحلل المالي بإعادة تقييم عناصر الميزانية طبقا للتقييم الحقيقية أو السوقية نظر لعدم مسايرة القيم التاريخية للاقتصاد التضخمي.

طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر ، ومن خلال محاسبة القيمة العادلة فإنه يتم إعادة تقييم القيم الثابتة المادية مرة على الأقل في السنة بالقيم العادلة عوضا للتكلفة التاريخية بحيث يتم إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة كمايلي: (شنوف، 2008)

القيمة العادلة للأراضي والمباني هي قيمتها السوقية، وتحدد هذه القيمة بالتأمين الذي يجريه خبراء و مهنيون أكفاء. القيمة العادلة لعناصر التجهيزات والمعدات هي قيمها السوقية المحددة بالتأمين، وحينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة الخاصة بتلك العناصر أو بسبب أنها نادرا ما تباع إلا كجزء من نشاط مستمر فيتم تقييمها بالتكلفة الجارية الخاضعة للاهلاك.

يعتمد تكرار إعادة التقييم على التغيرات في القيمة العادلة لعناصر الاستثمارات موضع إعادة التقييم ، فحينما تختلف القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه بشكل جوهري عن قيمته الدفترية فإنه يصبح ضروريا إجراء إعادة تقييم أخرى، تواجه بعض عناصر الاستثمارات تغيرات متقلبة كبيرة في قيمتها العادلة وهذا يتطلب إعادة تقييم سنوية، ولا يكون هذا الإجراء ضروريا بالنسبة لعناصر الاستثمارات التي لا تواجه تغيرات كبيرة في قيمتها العادلة، وبدلا من ذلك فقد يكتفي بإجراء إعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات.

عندما يعاد تقييم أي عنصر من الاستثمارات فإن الاهلاك المتراكم حتى تاريخ إعادة التقييم بحيث: يعاد حسابه بما يناسب التغير في القيمة الدفترية الإجمالية للأصل حتى تكون القيمة الدفترية للأصل مساوية للقيمة المعاد تقييمها، وتستخدم هذه الطريقة في حالة إعادة تقييم أصل بواسطة مؤشر للتكلفة الجارية الممتلكة؛ يستبعد في مقابل إجمالي القيمة الدفترية للأصل وصافي القيمة المقدرة لقيمة الأصل المعاد تقييمها، مثلا تستخدم هذه الطريقة في حالة المباني التي يعاد تقييمها بما يعادل قيمتها السوقية؛ عندما يعاد تقييم عنصر من الاستثمارات يجب إعادة تقييم كل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات التي ينتهي إليها الأصل:

إذا أدت إعادة التقييم إلى زيادة في القيمة الدفترية للأصل فيجب إدراج الزيادة مباشرة ضمن الأموال الخاصة تحت عنصر فائض إعادة التقييم، ولكن يعترف بالزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كريح في حدود ما يقابل الانخفاض الناتج من إعادة تقييم نفس الأصل والذي سبق اعتباره تكلفة؛

إذا أدت إعادة التقييم إلى انخفاض في القيمة الدفترية للأصل فيجب الاعتراف بالانخفاض كتكلفة، ولكن يجب مقابلة انخفاض إعادة التقييم مباشرة بمكاسب إعادة التقييم بمقدار لا يتعدى الانخفاض في القيمة المدرجة كمكاسب إعادة التقييم التي تم احتسابها لنفس الأصل؛

يمكن تحويل فائض إعادة التقييم المدرجة ضمن الأموال الخاصة مباشرة إلى الأرباح المحجوزة إذا تم تحقق الفائض، ويتحقق فائض إعادة التقييم بكامله إذا تم إيقاف أو إزالة الأصل، ولكن يتم تحقق جزء من الفائض أثناء استخدام الأصل بواسطة المؤسسة، وفي هذه الحالة تكون قيمة الفائض المحقق عبارة عن الفرق بين الاستهلاك على أساس القيمة المدرجة المعاد تقييمها للأصل والاهلاك على أساس تكلفة الأصل الأصلية، ولا تتم عملية تحويل فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المحجوزة من خلال جدول حسابات النتائج.

يتم معالجة تأثيرات إعادة تقييم الممتلكات، التجهيزات والمعدات على الضرائب طبقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والخاص بضرائب الدخل المؤجلة (شعيب شنوف، 2015)

5.1.2- على مستوى العقارات الاستثمارية: من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأربعون يجب على المؤسسة التي اختارت محاسبة القيمة العادلة أن تقيس جميع عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة، كما ينبغي تضمين أي مكسب أو خسارة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.

القيمة العادلة للعقار الاستثماري هي غالبا قيمته السوقية، وتقاس القيمة العادلة بالسعر الأكثر احتمالا والذي يمكن الحصول عليه بشكل معقول في السوق بتاريخ الميزانية ليطماشى مع مفهوم القيمة العادلة، وهو أفضل سعر ممكن الحصول

عليه بشكل معقول من البائع ، والسعر الأكثر ملاءمة يمكن الحصول عليه بشكل معقول من الشاري، هذا التقدير يستثنى بالتحديد سعرا مقدرا مضخما أو منخفضا نتيجة لشروط أو ظروف خاصة مثل التمويل غير النمطي، ترتيبات البيع وإعادة التأجير، اعتبارات خاصة أو امتيازات منحت من طرف مرتبط بعملية البيع.

في حالة غياب أسعار حالية في سوق نشط، تأخذ المؤسسة معلومات بعين الاعتبار من عدة مصادر، تشمل:
-أسعار حالية من سوق نشط لعقارات لها طبيعة وحالة وموقع مختلف أو عرضه لعقود إيجار أو عقود أخرى، معدلة لتعكس هذه الفروقات؛

-أسعار حديثة لأسواق أقل نشاطا مع تعديلات لتعكس أي تغيرات في الظروف الاقتصادية منذ التاريخ الذي حصلت فيه العمليات بهذه الأسعار؛

-تنبؤات التدفق النقدي المخصومة مبنية على تقديرات للتدفقات النقدية، مدعومة بشروط عقود إيجار حالية و عقود أخرى و بأدلة خارجية مثل أجور السوق الحالية لعقارات مشابهة في نفس الموقع والحالة، واستخدام معدلات خصم تعكس تقديرات السوق الحالية لعدم اليقين في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

تختلف القيمة العادلة عن القيمة المستخدمة المعرفة في المعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثون، تعكس القيمة العادلة معرفة وتقديرات المشاركين في السوق، بالإضافة إلى عوامل ملائمة للمشاركين فيه على وجهه العموم، و على العكس فإن القيمة المستخدمة تعكس منفعة وتقديرات المؤسسة، بالإضافة إلى عوامل خاصة بالمؤسسة قد تكون مقتصرة عليها وغير قابلة للتطبيق على المؤسسات ، على سبيل المثال لا تعكس القيمة العادلة أي : (شعيب شنوف، 2015)

-قيمة إضافية مستمدة من تكوين محفظة عقارات في مواقع مختلفة؛

-تعاونيات بين العقارات الاستثمارية وأصول أخرى؛

-الحقوق القانونية والقيود القانونية المقتصرة فقط على المالك الحالي؛

-مزايا ضريبية أو أعباء ضريبية مقتصرة على المالك الحالي.

تقيس المؤسسة جميع عقاراتها الاستثمارية الأخرى بالقيمة العادلة عندما تجبر في الحالات الاستثنائية، للأسباب المذكورة، على قياس العقار الاستثماري باستخدام المعالجة المفضلة في المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر. إذا تم قياس المؤسسة العقار الاستثماري سابقا بالقيمة العادلة يجب عليها الاستمرار بقياس العقار بالقيمة العادلة الى غاية التنازل، أو حتى يصبح العقار عقارا مشغولا من المالك أو حتى تبدأ المؤسسة بتطوير العقار للبيع اللاحق من خلال النشاط الاعتيادي للعمل حتى إذا أصبحت عمليات سوقية ماثلة أقل تكرارا أو أصبحت أسعار السوق أقل توفرا.

6.1.2 - بالنسبة لسندات المساهمة و الكفالات المدفوعة، كان يجب إعادة تبويبها و تحويلها من الحقوق إلى القيم الثابتة الأخرى ، لكن حسب المعايير المحاسبية الدولية أصبحت تسجل في الميزانية المحاسبية مباشرة في الأصول الثابتة ، فمن خلال المعايير المحاسبية الدولية تسجل في القيم الثابتة المالية.

يبقى المشكل في كيفية التعامل مع المخزون الدائم، و الزبائن الذين يسددون ما عليهم خلال فترة تتجاوز السنة؛ بالإضافة إلى مصاريف البحث و التطوير، إذا كانت لا تتوافق مع تعريف و مفهوم الأصول يجب أن تحذف من القيم الثابتة وبالمقابل تحذف من الأموال الخاصة، وهذا لتحديد الوضعية المالية الصافية للمؤسسة. (Pierre conso, 2000)

2.2- انعكاسات معايير أخرى للإبلاغ المالي على وظيفة المحلل المالي:

1.2.2- معيار الإبلاغ المالي الدولي الثامن القطاعات التشغيلية IFRS8 يسمح هذا المعيار المتعلق بالقطاعات التشغيلية باختبار مؤشرات النشاط حسب القطاعات و وحدات الإنتاج، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات و اختبار مردودية الأموال المستثمرة حسب التوزيع الجغرافي لوحدات الإنتاج.

2.2.2- المعيار المحاسبي الدولي الحادي عشر عقود البناء IAS11 والمعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر إيرادات النشاطات العادية IAS18؛ يمكن ملاحظة أن هذين المعيارين لهما تأثير مباشر على رقم أعمال المؤسسة، ومنه يمكن التأثير على

مؤشرات النشاط و التي تكون فيها المبيعات طرفا في حسابها، على اعتبار أن رقم الأعمال يعتبر من ضمن المؤشرات المفتاحية

في التحليل المالي

3.2.2- معيار الإبلاغ المالي الدولي الثاني الدفع عن طريق الأسهم IFRS2 من خلال معيار محاسبة الدفع عن طريق الأسهم يجب أن توضح المؤسسة آثار المعاملات القائمة على المدفوعات المبنية على الأسهم، من خلال أرباحها أو خسائرها، و مركزها المالي بما في ذلك المصاريف المتعلقة بالمعاملات التي يمنح فيها العاملون خيار الاكتتاب في الأسهم. وهذا ما يمنح للمحلل المالي مقارنة للتحليل مالي مختلف.

4.2.2- المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر عقود الإيجار التمويلية¹⁷ IAS17: يمنح هذا المعيار للمحلل المالي القدرة على القيام بتحليل حديث مبني على تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني وذلك من خلال تسجيل عقود الإيجار التمويلية في المركز المالي للمؤسسة بدلا من تسجيلها في حسابات النتائج.

5.2.2- المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 والخاص بضرائب الدخل المؤجلة والذي من خلال تطبيقه ينتج عنه ضرائب أصول مؤجلة يتم الاعتراف بها ضمن الأصول الثابتة، أو خصوم ضريبية مؤجلة تسجل ضمن الخصوم غير المتداولة. ومنه ينتج عن المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة تأثير على تركيبة القوائم المالية مما يؤثر هذا بصفة مباشرة على مؤشرات التوازن المالي.

3- الدراسة الميدانية

1.3 عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة مؤسسات تبنت النظام المحاسبي المالي ومن خلاله تبني نظريا المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أما عينة الدراسة في سنة التحليل فتتمثل في عدد من المؤسسات وهي:

دراسة حالة فندق الأوراسي؛

دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية؛

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء؛

دراسة حالة مؤسسة دوداح شركة ذات مسؤولية محدودة للخدمات العامة و التجارة؛

دراسة حالة سونا طراك؛

دراسة حالة الجزائرية للتأمينات؛

دراسة حالة سونلغاز؛

دراسة حالة صيدال؛

دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية؛

دراسة حالة بنك البركة.

2.3 - الطريقة - مناقشة النتائج

مناقشة النتائج من خلال اعطاء نظرة تحليلية لواقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ومن خلاله المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة يمكن استنتاج الآتي :

- بالنسبة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول IFRS1

تتبني المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة يجب أن يطبق المعيار المحاسبي الدولي، وذلك بإتباع الخطوات الآتية:

الاعتراف وتسجيل الأصول والخصوم التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية؛

التخلي عن الأصول والخصوم التي لا تخضع لشروط المعايير المحاسبية الدولية؛

إعادة تصنيف الأصول والخصوم طبقا للمعايير المحاسبية الدولية؛

إعادة تقييم الأصول والخصوم لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول؛

التعديلات تعالج وتصحح من خلال الأموال الخاصة في الميزانية الافتتاحية، كما يجب مراعاة أحكام المعيار المحاسبي

رقم 34 للتقارير المالية المرحلية.

معظم المؤسسات محل الدراسة قامت بالإجراءات الضرورية للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي طبقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الأول.

-بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول تقديم وعرض القوائم المالية والتي تشمل : الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق ،لاحظنا ان العديد من المؤسسات كيفت قوائمها المالية طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الأول، وذلك بنسب مئوية متفاوتة من عينة الدراسة.

-بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي السابع ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها، وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية. من خلال عينة الدراسة وجدنا أن العديد من المؤسسات غير قادرة على اعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة و أهمها سوناطراك لسنتي 2010 و 2011، وذلك بنسب مئوية متفاوتة من عينة الدراسة.

رغم أنه يجب على المؤسسات أن تقوم بإعداد جدول التدفقات النقدية، وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار المحاسبي الدولي السابع، ويجب عرض تلك القائمة كجزء مستقل عن بياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها، وهذا قد يكون راجعا إلى أن القانون التجاري مازال ينص على قائمتين ماليتين وهما الميزانية وجدول حسابات النتائج فقط.

-بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي السادس عشر وتشمل الأصول الثابتة المادية الممتلكات، والتجهيزات والمعدات الأصول المادية التي تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن بين الأمثلة لهذه

الاستثمارات، الأراضي؛ المباني؛ الآلات؛ السفن، الطائرات والسيارات؛ الأثاث والتركيبات؛ والمعدات المكتبية، وتمثل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات تصنيفا للاستثمارات ذات الطبيعة والاستخدامات المتشابهة في عمليات المؤسسة، يمكن اعتبارا الممتلكات والتجهيزات والمعدات أصلا في الحالات الآتية:

حينما يحتتمل أن تندفق إلى المؤسسة منافع اقتصادية متعلقة بالأصل، عندما يمكن قياس تكلفة الأصل على المؤسسة بشكل موثوق به. ينبغي أن يتم إعادة تقييم الأصول بالقيمة العادلة كمايلي: القيمة العادلة للأراضي والمباني هي عادة قيمتها السوقية، وتحدد هذه القيمة بالثمنين الذي يجريه خبراء و مهندسون أكفاء. القيمة العادلة لعناصر التجهيزات والمعدات هي قيمها السوقية المحددة بالثمنين، وحينما لا يوجد ما يدل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة الخاصة بتلك العناصر أو بسبب أنها نادرا ما تباع إلا كجزء من نشاط مستمر فيتم تقييمها بالتكلفة الجارية الخاضعة للاهلاك مع مراجعة العمر الإنتاجي لعنصر الاستثمارات دوريا، وإذا كانت التوقعات تشير إلى اختلاف كبير عن التقديرات السابقة فيجب تعديل أعباء الاهتلاك للفترة الجارية والفترات المستقبلية.

هذا المعيار مطبق نسبيا بنسب متفاوتة يمكن تقديرها بمتوسط 50 بالمائة، لكن المؤسسات محل الدراسة كلها لا تأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في طريقة الاهتلاك، العمر الانتاجي، وإعادة تقييم الأصول الثابتة المادية بالقيمة العادلةⁱⁱⁱ

-بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون الذي يتناول الأصول الثابتة المعنوية يتم تسجيل الإنفاق على البحث على أنه أعباء عندما يتم تحمله، ومن الأمثلة على الأعباء الأخرى التي لا تتسبب في نشوء أصل غير ملموس يمكن تسجيله به في القوائم المالية. مصاريف الانطلاق أو مصاريف ما قبل التشغيل: مصاريف التدريب والتكوين: مصاريف الدعاية والإشهار: مصاريف تغيير موقع أو إعادة تنظيم أو هيكلية جزء من المؤسسة أو كلها، يتم الاعتراف بهذه المصاريف على أنها أعباء عندما يتم تحملها.

من خلال الدراسة الميدانية يمكن ملاحظة أن أغلب المؤسسات التي لديها أصول ثابتة معنوية طبقت إلى حد ما هذا المعيار، رغم وجود صعوبات في مؤسسة صيدال والمؤسسة الوطنية للمحروقات سوناطراك.

- بالنسبة لمحاسبة المخزونات يتناوله المعيار المحاسبي الدولي الثاني، ويهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون حسب نظام التكلفة التاريخية. وتعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف بها كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الإيراد المتعلق به، وهي أهم ما يجب تناوله في محاسبة المخزونات، ويقدم المعيار التوجيه العملي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترف بها فيما بعد كمصاريف، ويشمل ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحصيل كما يقدم المعيار الإرشاد حول معادلة التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون. أغلب المؤسسات محل الدراسة طبقت طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة في تقييم مخزوناتها وهو ما يتطابق مع نص هذا المعيار.

- بالنسبة لمحاسبة الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية، يعتبر قطاع البنوك أحد أهم قطاعات الأعمال وأكثرها تأثيراً على المستوى الدولي، فمعظم الأفراد والمؤسسات تستفيد من خدمات البنوك إما كمودعين أو مقترضين، وتلعب البنوك دوراً هاماً في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي من خلال علاقاتها الوثيقة بالأجهزة بالسلطات الحكومية وغيرها المسؤولة عن تنظيم ووضع القوانين المنظمة لأعمال القطاع المصرفي، ومن ثم فهناك اهتمام عام بضمان سلامة وحسن أداء قطاع البنوك وخاصة ما يتعلق بملاءتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة، وتختلف أنشطة البنوك عن أنشطة غيرها من المؤسسات التجارية وهذا يؤدي إلى اختلاف في متطلبات المحاسبة والإفصاح في التقارير المالية، ويعالج هذا المعيار ويشجع عرض الملاحظات والإيضاحات المتعلقة ببعض الأمور مثل إدارة السيولة والمخاطر والرقابة عليها بالقوائم المالية.

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع على الأدوات المالية، والأداة المالية هي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي للمؤسسة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لأخرى، ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق الملكية والأصول والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية

ويهدف هذا المعيار إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويحتوي هذا المعيار على متطلبات عرض الأدوات المالية، ويحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وتطبيق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية ما بين أصول مالية والالتزامات مالية وأدوات وحقوق ملكية، وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوائد وتوزيعات أرباح وخسائر، يقدم ويعالج هذا الأمر معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع الأدوات المالية، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، بالنسبة للبنوك محل الدراسة يمكن القول أنها ما زالت بعيدة كل البعد على تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.

- بالنسبة لمحاسبة ضرائب الدخل المؤجلة يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 محاسبة آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية، بحيث يتناول المعاملات والأحداث للفترة الحالية كالاسترداد المستقبلي للقيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في قائمة الميزانية، يهدف هذا المعيار إلى المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والتبعات الجارية والمستقبلية للضريبة: هذا المعيار تم أخذه بعين الاعتبار في العديد من المؤسسات محل الدراسة.

هناك عدد من المعايير الإبلاغ المالي الدولية أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSs، لم يتم اختبارها لجملة من الأسباب والمبررات منها أنها صدرت بعد صدور النظام المحاسبي المالي سنة 2007 وهو ساكن ومرتببط بقانون ولم يتم تكييفه مع معايير الإبلاغ المالي الجديدة التي كان آخرها IFRS15، مع وجود عدد من المعايير المحاسبية الدولية وعدد من معايير الإبلاغ المالي الدولية لم يشر إليها النظام المحاسبي المالي في نسخته الأولى.

4- خلاصة الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي تناولت دراسة مسحية للتقارير المالية لعدد من المؤسسات الجزائرية يمكن استنتاج و ملاحظة أن كل المؤسسات محل الدراسة تواجه صعوبات في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بكيفية عرض

القوائم المالية، خاصة جدول تدفقات للخزينة. مع ملاحظة ان بعضها تحسنت تقاريرها المالية لسنتي 2013 و 2014 مقارنة بالسنوات المالية السابقة مثل سوناطراك

هناك عدم فهم لبعض المبادئ والإجراءات التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية مثل محاسبة القيمة العادلة وهذا راجع لعدم مساهمة المحاسبين للتطورات الحاصلة في مهنة المحاسبة، ولعدم تكوين المحاسبين خاصة القدماء وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية

من خلال الدراسة الميدانية لاحظنا وجود صعوبات تقنية تواجه المحاسبين ومدراء المالية من خلال ما هو أصيل وما هو دخیل في النظام المحاسبي المالي، لأن الجزائر تبنت نظريا المعايير المحاسبية الدولية التي لها مرجعية فكرية طبقا لمبادئ النموذج الأنفلوأمريكي من جهة، ومن جهة ثانية تبنت أغلبية حسابات المخطط العام الفرنسي الذي مرجعته الفكرية النموذج الأوروبي.

أغلب المؤسسات محل الدراسة مازلت تعمل بمبدأ التحفظ و السرية وهذا ما لا يتطابق مع فلسفة المعايير المحاسبية الدولية التي تقر بمبدأ الشفافية، كما وجدنا صعوبات من خلال الدراسة الميدانية لعينة و مجتمع الدراسة والخروج دوريا إلى المؤسسات محل الدراسة الميدانية يتطلب إمكانات مالية و وسائل مادية معتبرة لإنجاح العملية. ضرورة تحيين برامج جديدة بالجامعات في المجال المحاسبي تتوافق مع المعطيات الدولية، و تراعي احتياجات سوق العمل

ضرورة فتح مركز وطني مختص بالمعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي حتى يكون لدينا نظرة مستقبلية في العمل المحاسبي.

حث الباحثين على انشاء فرق بحث بالجامعات تبحث في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي العمل على إنشاء مخابر بحث بالجامعات تبحث في التطور المستمر المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

حتمية تعديل النظام المحاسبي المالي للمؤسسات كل ما تطلب ذلك من خلال قوانين المالية حتى يتوافق مع التطورات المستمرة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

ضرورة انشاء خلية بحث خاصة بالمعايرة و المعايير الدولية بالمؤسسات الجزائرية
ضرورة انخراط الهيئات المهنية للمحاسبة في الجزائر في مجلس المعايير المحاسبية الدولية.

5- الملاحق:

ملحق 1-درجة تطبيق وتوافق المعايير المحاسبية الدولية في عينة الدراسة

دراسة حالة شركة سوناطراك^{iv}

2014	2013	2012	2011	2010	
متوافق 100 بالمائة	متوافق بنسبة 100 بالمائة	متوافق بنسبة 100 بالمائة	متوافق بنسبة 80 بالمائة	متوافق بنسبة 80 بالمائة	IAS1 ^v
مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق ^{vi} نسبيا	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	IAS7
متوافق	متوافق	متوافق	متوافق	متوافق	IAS12
متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق بنسبيا ^{vii}	IAS16

IAS17	لا يمكن اختباره ^{viii}	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره
IAS38	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً
IAS21	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً
IAS19	مطبق نسبياً	مطبق نسبياً	مطبق نسبياً	مطبق نسبياً	مطبق نسبياً
IFRS6 ^{ix}	لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره

دراسة حالة فندق الأوراسي^x

2014	2013	2012	2011	2010	
مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS1
متوافق 100 بالمائة	متوافق 100 بالمائة	متوافق 100 بالمائة	متوافق بنسبة 100 بالمائة	متوافق بنسبة 100 بالمائة	IAS7 ^{xi}
مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12 ^{xii}
متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	IAS16
لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	لا يمكن اختباره	IAS17
متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	IAS38
متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	IAS21
متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	IAS19
متوافق	متوافق	متوافق	متوافق	متوافق	IAS2
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS5 ^{xiii}

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز^{xiv}

2014	2013	2012	2011	2010	
مطبق 80 بالمائة	مطبق 80 بالمائة	مطبق 60 بالمائة	مطبق بنسبة 60 بالمائة	مطبق بنسبة 60 بالمائة ^{xv}	IAS1
درجة 60 بالمائة	درجة 60 بالمائة	درجة 20 بالمائة	درجة التطبيق 20 بالمائة	درجة التطبيق 20 بالمائة	IAS7
مطبق نسبيا	مطبق نسبيا	مطبق	مطبق	مطبق	IAS12
متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	IAS16
مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	IAS19
مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2

^{xvi} دراسة حالة مؤسسة صيدال

2014	2013	2012	2011	2010	
مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS1
مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS7
مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	مطبق بنسبة 100 بالمائة	IAS12
متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا ^{xvii}	IAS16
متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	IAS38
متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	IAS21
متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	متوافق نسبيا	IAS19
مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	IAS2
لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره	لم نستطيع اختباره	IAS8
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS5

^{xviii} دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية

2014	2013	2012	2011	2010	
مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	مطبق بنسبة 80 بالمائة	IAS1

	بالمائة	بالمائة	بالمائة		
IAS7	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة	نسبة التطبيق صفر بالمائة
IAS12	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق
IAS16	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً
IAS17	لا يمكن اختياره ^{xix}	لا يمكن اختياره	لا يمكن اختياره	لا يمكن اختياره	لا يمكن اختياره
IAS38	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً
IAS19 ^{xx}	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً
IAS2 ^{xxi}	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً	متوافق نسبياً

دراسة حالة مؤسسة بنك التنمية المحلية^{xxii}

2014	2013	2012	2011	2010	
مطبق 50 بالمائة	مطبق 50 بالمائة	مطبق 50 بالمائة	مطبق نسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة	IAS1
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS7
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS17 ^{xxiii}
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS30
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS32 ^{xxiv}
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS39
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS7 ^{xxv}

دراسة حالة بنك البركة^{xxvi}

2014	2013	2012	2011	2010	
مطبق 50 بالمائة	مطبق 50 بالمائة	مطبق 50 بالمائة	مطبق نسبة 50 بالمائة	مطبق بنسبة 50 بالمائة	IAS1
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS7

متوافق	متوافق	متوافق	متوافق	مطبق ^{xxvii}	IAS17
نسبيا	نسبيا	نسبيا	نسبيا		
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS30
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS32
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS39 ^{xxviii}
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS7
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS9

دراسة حالة الجزائرية للتأمينات^{xxix}

2014	2013	2012	2011	2010	
مطبق	مطبق 50	مطبق	مطبق نسبية	مطبق بنسبة 50	IAS1
50 بالمائة	بالمائة	50 بالمائة	50 بالمائة	بالمائة	
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS7
مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	مطبق	IAS17
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IAS32
مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS7
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS9 ^{xxx}
مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	IFRS4 ^{xxxi}
غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	

الهوامش والإحالات

¹ تم تغيير هذين المعيارين بمعيار الإبلاغ المالي رقم 15 المداخل المتأثية من العقود مع الزبائن IFRS15

¹ سيحل محله بداية من سنة 2019 معيار الإبلاغ المالي السادس عشر IFRS16

¹ لكن يجب مراعاة نص المادة 16 من النصوص التطبيقية لقانون 07-11، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 مايو 2008، والتي تنص على أن تفيد في المحاسبة عناصر القوائم المالية وتعرض بالتكلفة التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ بعين الاعتبار آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.

¹ أنظر التقارير المالية لشركة سوناطراك للسنوات المالية -2014-2010

¹ IAS1 عرض القوائم المالية يتضمن القوائم المالية الضرورية وهي الميزانية، حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق

¹ تم إعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة في التقرير المالي لسنة 2013 و من خلاله تم إعداد قائمة سنة 2012 مطبق نسبيا لكن لا يؤخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في التكلفة التاريخية وطريقة و معدل الاهتلاك.

¹ رغم أن سوناطراك تقوم ببعض العقود التي يمكن القول أنها من حالات عقود الإيجار التمويلية ومع ذلك تعالج على أنها تشغيلية IFRS6: استكشاف وتقييم الموارد المعدنية يهدف هذا المعيار إلى توفير الإفصاحات التي تحدد مبالغ البيانات المالية التي تنشأ من تقييم واستكشاف الموارد المعدنية، مثل سياسات الشركة المحاسبية المتعلقة بنفقات الاستكشاف والتقييم، ومبالغ الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية الناشئة عن استكشاف وتقييم الموارد المعدنية. كما يتضمن الإفصاحات التي تحدد القيم في القوائم المالية للشركة الناتجة عن التنقيب عن وتقييم الموارد المعدنية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم مبالغ وتوقيت ومدى تأكيد التدفقات النقدية من أي أصول معترف بها خاصة بالتنقيب أو التقييم.

¹ أنظر التقارير المالية لفندق الأوراسي للسنوات المالية -2010-2014

¹ جدول تدفقات الخزينة: IAS7 يتضمن كيفية إعداد جدول التدفقات النقدية للخزينة والمتمثلة في التدفقات النقدية الناتجة من كل من : النشاطات التشغيلية، النشاطات الاستثمارية، والنشاطات التمويلية، والتي تعرض بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة،

IAS12¹ ضرائب الدخل المؤجلة : يتناول كيفية المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل المؤجلة، والتي قد تكون إما أصول ضريبية مؤجلة، أو التزام ضريبي مؤجل. ويعالج محاسبة آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية، بحيث يتناول المعاملات والأحداث للفترة الحالية كالاسترداد المستقبلي للقيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في الميزانية. يهدف هذا المعيار إلى المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والتبعات الجارية والمستقبلية للضريبة. ويطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل، وتشمل ضرائب الدخل جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، كما تضم ضرائب أخرى مثل الضرائب المستحقة على الشركات الخليفة والفروع التابعة والمشاريع المشتركة عند القيام بتوزيع الأرباح.

IFRS5¹ الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة: يهدف هذا المعيار إلى تحديد محاسبة الأصول المحتفظ بها برسم البيع ومحاسبة عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها نظراً لأن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع ونتائج العمليات غير المستمرة تتميز بكونها غير متكررة الحدوث ولها خصوصية مختلفة عن النشاط التشغيلي للشركة، فإن عرض هذين البندين في القوائم المالية بشكل مستقل سيمكن مستخدمي القوائم من تقييم وتقدير الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة والتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل

¹ أنظر التقارير المالية لشركة سونلغاز للسنوات المالية -2010-2014

¹ من خلال التقرير المالي لسنة 2012 لا يوجد جدول تغيرات الأموال الخاصة ولا جدول تدفقات الخزينة

¹ أنظر التقارير المالية لشركة صيدال للسنوات المالية -2010-2014

محاسبة الأصول الثابتة المادية: IAS16: وتشمل الأصول الثابتة المادية الممتلكات، التجهيزات والمعدات الأصول المادية التي تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن بين الأمثلة لهذه الاستثمارات: الأراضي؛ المباني؛ الآلات، السفن، الطائرات والسيارات، الأثاث والتركيبات؛ المعدات المكتبية. وتمثل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات تصنيفاً للاستثمارات ذات الطبيعة والاستخدامات المتشابهة في عمليات المؤسسة.

و في بعض الحالات تسمح معايير المحاسبة الدولية بمعالجة محاسبية للممتلكات، التجهيزات والمعدات التي تحدد باستخدام طريقة تختلف عن تلك التي يصفها هذا المعيار فعلى سبيل المثال يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3 "اندماج الأعمال"، قياس الممتلكات، التجهيزات والمعدات المتحصل عليها في عملية الاندماج، مبدئياً بقيمتها العادلة حتى إذا تعدت تكلفتها، إلا أنه في تلك الحالات يتم تحديد كافة أوجه المعالجة المحاسبية لتلك الأصول بما في ذلك الاهتلاك طبقاً لمتطلبات ذلك المعيار.

¹ أنظر التقرير المالية للخطوط الجوية الجزائرية للسنوات المالية -2010-2014

رغم أن الخطوط الجوية الجزائرية تقوم بتأجير الطائرات لمدة طويلة لكن تعتبر ذلك عقود إيجار تشغيلية ¹

¹ يتناول محاسبة منافع الموظفين

¹ يتناول محاسبة المخزونات

¹ أنظر التقارير المالية لمؤسسة بنك التنمية المحلية للسنوات المالية -2010-2014

IAS17¹ محاسبة عقود الإيجار التمويلية يعتبر عقد الإيجار عقد تمويلي أو عقد تشغيلي يعتمد هذا على جوهر العملية وليس على شكل العقد، وفيما يلي أمثلة على الحالات التي تؤدي عادة إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد تمويلي:

- العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار؛
 - عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل إلى حد كاف من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق؛
 - عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية؛
 - إذ ا بلغت عند بدء عقد الإيجار القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار فعلياً على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل المؤجر؛
 - إذا كانت الممتلكات المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية.
- يهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالقوائم المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمؤسسة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية. ينبغي تطبيق هذا المعيار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية. وقد حل محله معيار الإبلاغ المالي السابع .

IFRS7¹ الأدوات المالية : الإفصاحات : يهدف هذا المعيار إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويحتوي هذا المعيار على متطلبات عرض الأدوات المالية، ويحدد المعلومات الخاصة بها التي يجب الإفصاح عنها وتطبيق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية ما بين أصول مالية والتزامات مالية وأدوات وحقوق ملكية وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوائد وتوزيعات أرباح وخسائر. يقدم ويعالج هذا المعيار مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

¹ أنظر التقرير المالية لبنك البركة 2011-2014

¹ من الناحية المحاسبية مطبق لكن لا يوجد فرق بين عقود الإيجار التمويلية و الإيجار التشغيلي من وجهة نظر البنك

¹ يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، والذي تم تغييره بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9

¹ أنظر التقارير المالية للجزائرية للتأمينات 2012-2014

IFRS9¹ الأدوات المالية يهدف هذا المعيار إلى المتطلبات الجديدة التالية تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية، قياس انخفاض قيمة الأصول المالية التي تم قياسها بالتكلفة، التحوط المحاسبي. وفقاً لهذا المعيار فإن الأدوات المالية يتم قياسها القيمة العادلة بعد استبعاد تكاليف العملية، كما يتناول المعيار القياس اللاحق للأدوات المالية، يقسم هذا المعيار الأصول المالية إلى أصول مالية تم قياسها التكلفة المطفأة وأصول مالية تم قياسها بالقيمة العادلة.

IFRS4¹ يتناول عقود التأمين من حيث المعالجة المحاسبية للتقرير عن عقود التأمين، والإفصاحات المتعلقة بتحديد وتفسير المبالغ ذات العلاقة بعقود التأمين، تعتبر المقترحات المذكورة في المعيار بسيطة جداً بالمقارنة مع المراجعة الشاملة لمحاسبة التأمين حسب

تصور المجلس. يهدف هذا المعيار إلى تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين من قبل أي شركة تصدر مثل هذه العقود، ويطبق على نطاق محدود من التعديلات التي يتم إدخالها على نظم المحاسبة في شركات التأمين فيما يتصل بعقود التأمين الإفصاح الذي يحدد ويوضح المبالغ التي تظهر في القوائم المالية الخاصة بشركة التأمين والتي تنشأ عن عقود التأمين بما يساعد مستخدم القوائم المالية في فهم وتقييم وتوقيت ومدى عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية عن عقود التأمين.

المصادر والمراجع ذات الصلة:

- أبو نصار، حميدات، 2012، معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، وائل للنشر، عمان، الأردن
- التقارير المالية، (2010-2014) لمختلف المؤسسات محل الدراسة
- وليد ناجي الحياي، (2007) التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،
- شعيب شنوف، (2008)، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر
- شعيب شنوف (2015) التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
- شعيب شنوف (2013) كيفية تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في المؤسسات الجزائرية ورقة بحثية، الملتقى الوطني المنظم من طرف مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر
- شعيب شنوف (2014) انعكاسات تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على التحليل المالي، دراسة حالة شركات جزائرية
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 74، 25 نوفمبر 2007،
- النصوص التطبيقية للقانون رقم 11-07، الجريدة الرسمية العدد 19 مارس 2009
- ELIE COHEN,(2004), analyse financière, Paris , édition Economica,
- Gilles Darmois,(2004), comprendre les états financiers, les sociétés pétrolières et Gazières, France , ENSPM
- James M. Wahlen ,James R., Stephen P. Baginski Herbert E. Miller ,(2010),Financial Reporting Financial Statement Analysis, and Valuation A Strategic Perspective 7e ,
- JOHN Larsen .E,(2006)Modern Advanced Accounting, university of Southern California,Tenth Edition , Mc Graw Hill,
- Laurent Bailly,(2005)comprendre les IFRS, Maxima, France paris,
- Securities& Commodities Authority,(2006)financial analysis general framework, Al fraj consulting, W.LL,
- Stephen H. Penman,(2007)Financial Statement Analysis and Security Valuation, Columbia University, Fourth Edition
- Wild Etal, McGraw-Hill,(2005)Financial Statement Analysis, USA
- ZAATRI Mohamed,(2009)comptabilité générale et analyse financière selon SCF et les normes IAS/IFRS, Alger, BERTI Editions,

المنتوج العلمي 2017/2018 (المقالات الدولية)			
المنشورات الدولية	العنوان	الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي	
	الكتاب	اللقب: شعيباني	الاسم: مجيد
		اللقب: بن خليفة	الاسم: احمد
		اللقب	الاسم
		اللقب	الاسم
		اللقب	الاسم
	السنة	2017	
	المجلة	المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال	
الموقع	http://www.refaad.com		